

العلاقات مع إسرائيل تسهّل حصول أبو ظبي على أسلحة متقدمة

بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، شهد طياروها قدرات أف - 35 بينما كانت أسراب القوات الجوية الأميركية تدور داخل قاعدة الظفرة الجوية بالقرب من أبوظبي وخارجها منذ 2019. وتشمل القوات الجوية الإماراتية العشرات من طائرات أف - 16 وداسو ميراج 2000 فرنسية الصنع. لكن طائرات أف - 35 ستوفر ميزة أكبر تحسب تفوقها على إيران، التي تكونت قواتها الجوية نتيجة شراءاتها قبل الثورة الإسلامية في 1979 وتصنيع بعض الطائرات محلياً. كما تصعب قدرات طائرات أف - 35 الشبحية عمل الأنظمة الإيرانية المضادة للطائرات، التي تعرضت لانتقادات دولية بسبب إسقاطها طائرة ركاب أوكرانية في يناير. في السابق، سعت الإمارات إلى شراء طائرات أميركية دون طيار من طراز ريبير. واستخدمت طائرات مسيرة مسلحة صينية الصنع في ساحة المعركة في اليمن، حيث انضمت الإمارات إلى تحالف تقوده السعودية ضد المتمردين الحوثيين الذين تدعمهم إيران ويسيطرون على العاصمة.

رداً على أسئلة حول جهودها لشراء طائرات أف - 35، قالت وزارة الخارجية الإماراتية يوم الخميس إن الاتفاقية الإماراتية الإسرائيلية ستشمل في النهاية "جانبا أمنياً ودفاعياً".



أنور قرقاش
قرار الإمارات بفتح علاقات
دبلوماسية مع إسرائيل لا
علاقة له بإيران

وقال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، إن الحصول على الطائرات يجب أن يكون "سهل" بعد الاتفاق مع إسرائيل إثر جهود استمرت ست سنوات للحصول على الطائرات القتالية.

وأكد قرقاش في مؤتمر عبر الفيديو في المجلس الأطلسي أن هذا مطروح وأن طلبات بلاده مشروعة.

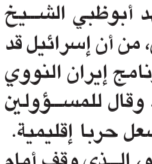
في المنطقة، تدير إسرائيل الطائرات القتالية حيث انهارت صفقة شراء تركية بسبب إصرار أقرة على الحصول على نظام الدفاع الروسي أس - 400.

ورد قرقاش أن قرار الإمارات بفتح علاقات دبلوماسية مع إسرائيل لا علاقة له بإيران، ففي طهران، ذكر التلفزيون الحكومي أن الطائرات ستكون "مكافئة للسلاح"، دون الخوض في التفاصيل.

ومنذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني المبرم في 2015 من جانب واحد، كسرت طهران كل القيود المفروضة على برنامجها النووي ببطء، وبينما نصّر إيران على أن برنامجها النووي سلمي، تخشى الدول الغربية إمكانية استخدامه لتطوير أسلحة نووية.

لطالما حذر ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، من أن إسرائيل قد تتحرك أولاً لتدمير برنامج إيران النووي إذا لم يتم احتواؤه. وقال للمسؤولين الأميركيين إن ذلك سيشتعل حرباً إقليمية.

يذكر هذا بنتائجها، الذي وقف أمام طائرة إسرائيلية من طراز أف - 35 العام الماضي ليصدر تحذيراً مماثلاً إلى إيران. وقال في تعليق له إنه "في الآونة الأخيرة، كانت إيران تهدد بتدمير إسرائيل. سيكون من الجيد أن نتذكر أن هذه الطائرات يمكنها الوصول إلى أي مكان في الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران وبالتأكيد سوريا".



وفي تصريحات أدلى بها عام 2013 عاموس يادلين الرئيس الأسبق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) بين عامي 2006 و2010، تحدث عن أن حصول إيران على القنبلة النووية سيمكّن السعوديين من الحصول على قنبلة نووية خلال شهر واحد من باكستان حيث دفعوا بالفعل ثمنها. وتنفي السعودية صحة التقارير التي تشير إلى تعاون باكستاني سعودي في مجال الأسلحة النووية، أو ما يتعلق بمساعدات مالية سعودية للبرنامج النووي الباكستاني من منطلق توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ودعواتها المتكررة إلى شق أوساط حال من الأسلحة النووية في إشارة إلى إسرائيل وإيران.

في المقابل، قد لا يُرضي طموح السعودية استمرار الاعتماد على أسلحة ردة باكستانية تمتلك إسلام آباد قرارها، وتفضل على ذلك امتلاك قوة ردة نووية خاصة بها تتسجم مع مكانتها في العالم الإسلامي.

الإمارات تحصل على ما عجزت عنه تركيا

جون غامبريل - آرون هيلر

قد تفتح الصفقة التي توسطت فيها الولايات المتحدة، والتي شهدت إنشاء علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، طريقاً لأبوظبي نحو شراء أسلحة أميركية متطورة، مما قد يؤدي إلى قلب التفوق العسكري الإسرائيلي الطويل الأمد على المستوى الإقليمي وتوازن القوى مع إيران.

على الرغم من اعتراضات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو العلنية، قال الرئيس دونالد ترامب للصحافيين الأربعاء الماضي إن الإماراتيين أعربوا عن اهتمامهم بشراء عدد من الطائرات المقاتلة الشبحية من طراز أف - 35 وأن هذه الصفقة "قيد المراجعة".

لسنوات، سعت الإمارات إلى شراء طائرات أميركية دون طيار وهو أمر يُحتمل أن يتحقق الآن حيث خففت إدارة ترامب القواعد التي تحكم مثل تلك الصفقة الشهر الماضي فقط.

تستغرق صفقات الأسلحة المعقدة وقتاً للتفاوض والحصول على موافقة الكونغرس. ويستغرق وصول الطائرات المقاتلة والطائرات دون طيار إلى أيدي الجيوش الأجنبية سنوات، ثم يتعين عليها بعد ذلك تدريب طيارها عليها. كما يجدر التذكير بمسألة انتخابات نوفمبر وما إذا كانت إدارة جو بايدن المحتملة ستوافق على مثل هذه الصفقة.

لكن ترامب استخدم مبيعات الأسلحة كمعيار للحكم على علاقة أميركا بدول الخليج العربية. ويقدّر بيع الطائرات المقاتلة للإمارات بتكلفة تتجاوز 100 مليون دولار. وقال ترامب عن الإمارات إن "لديها المال لدفع ثمنها بالتأكيد".

ونفى نتنياهو مرة أخرى وجود أي صلة بين صفقات السلاح وفتح العلاقات مع الإمارات. وقوبل ذلك بتشكيك في إسرائيل، وخاصة أنه جاء تزامناً مع اتهامات بتجاوزه وزارة الدفاع الإسرائيلية في الموافقة على بيع ألماني سابق لغواصات متقدمة لمصر.

ووجه منتقدون تهمة الكذب إلى نتنياهو حول عنصر رئيسي يُعتقد أنه أبرم الصفقة لصالح الإمارات. فقد قال وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، إنه لم يكن مطلعاً على الاتفاق الإماراتي حتى اللحظة الأخيرة.

وكقاعدة عامة، تعارض إسرائيل بيع طائرات أف - 35 وغيرها من الأسلحة المتقدمة لأية دولة في الشرق الأوسط من أجل الحفاظ على ما تسميه "التفوق العسكري النوعي". ويشمل ذلك مصر والأردن، الدولتين العربيتين اللتين تربطهما علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، من منطلق ذكرى الحروب المتعددة التي خاضتها ضد العرب منذ نشأتها سنة 1948. وتخشى إسرائيل اندلاع سباق تسلح إقليمي أيضاً.

وكتب الجنرال عاموس جلعاد، رئيس معهد السياسة والإستراتيجية في المركز متعدد المجالات في هرتسلييا، "يجب ألا تنسى إسرائيل، ولا حتى لجزء من الثانية، أن أي ضعف في قوتها قد يسحب البساط من تحت قدميها على المدى الطويل. فإن النوايا عرضة للتغيرات السريعة".

وأضاف جنرال متقاعد ومسؤول كبير سابق في وزارة الدفاع، في مقال نشرته صحيفة يديعوت أchronوت اليومية يوم الخميس، "كانت إيران توأم روح إسرائيل، وهي اليوم عدو خطير".

وتنفي السعودية صحة التقارير التي تشير إلى تعاون باكستاني سعودي في مجال الأسلحة النووية، أو ما يتعلق بمساعدات مالية سعودية للبرنامج النووي الباكستاني من منطلق توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ودعواتها المتكررة إلى شق أوساط حال من الأسلحة النووية في إشارة إلى إسرائيل وإيران.

في المقابل، قد لا يُرضي طموح السعودية استمرار الاعتماد على أسلحة ردة باكستانية تمتلك إسلام آباد قرارها، وتفضل على ذلك امتلاك قوة ردة نووية خاصة بها تتسجم مع مكانتها في العالم الإسلامي.

لماذا يضحّم الغرب التسريبات الخاصة بالنووي السعودي

«الكعكة الصفراء» مشروع سعودي سري أم واجهة لضغوط وابتزازات



مخاوف غربية من تحول السعودية إلى قوة نووية

ومن خلال قراءة المواقف الرسمية السعودية حول الأسلحة النووية يمكن الوصول إلى أن المملكة تعمل في اتجاهات ثلاثة، الأول: السعي لإنتاج السلاح النووي كقوة ردة في مواجهة التهديدات المحتملة.

والثاني: توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع إحدى الدول النووية، والثالث: المضي بقيادة أو دعم مساع دولية لاجل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وقد يبدو الاتجاه الأول لامتلاك أسلحة نووية هو الأكثر واقعية ويمكن تحقيقه دون ارتهان جزء من قرارها السعي لدولة أو أخرى ترفع معها اتفاقية دفاع مشترك، مع الإقرار بعدم واقعية الدعوات إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي بوجود عشرات الرؤوس النووية لدى إسرائيل التي ترفض مجرد الحديث عن ذلك، بالإضافة إلى أنها حتى الآن لا تنكر امتلاكها أسلحة نووية كما أنها لا تؤكد ذلك.

وحتى وقت قريب، ظل الاعتقاد السائد في الأوساط الغربية أن السلاح النووي الباكستاني هو جزء من آليات قوة الردع السعودية في مواجهة التهديدات الخارجية.

وفي تصريحات أدلى بها عام 2013 عاموس يادلين الرئيس الأسبق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) بين عامي 2006 و2010، تحدث عن أن حصول إيران على القنبلة النووية سيمكّن السعوديين من الحصول على قنبلة نووية خلال شهر واحد من باكستان حيث دفعوا بالفعل ثمنها. وتنفي السعودية صحة التقارير التي تشير إلى تعاون باكستاني سعودي في مجال الأسلحة النووية، أو ما يتعلق بمساعدات مالية سعودية للبرنامج النووي الباكستاني من منطلق توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ودعواتها المتكررة إلى شق أوساط حال من الأسلحة النووية في إشارة إلى إسرائيل وإيران.

في المقابل، قد لا يُرضي طموح السعودية استمرار الاعتماد على أسلحة ردة باكستانية تمتلك إسلام آباد قرارها، وتفضل على ذلك امتلاك قوة ردة نووية خاصة بها تتسجم مع مكانتها في العالم الإسلامي.

تعتقد السعودية في ضرورة امتلاك سلاحها النووي كقوة ردة في مواجهة امتلاك إيران أو سعيها الجدي لامتلاك الأسلحة النووية وما قد تشكله من تهديد وجودي للدولة السعودية.

الكبرى وألمانيا عام 2015، وهو الاتفاق الذي الغته الولايات المتحدة من جانب واحد وتهدد إيران بالخروج منه. وللأسف اتفاقيات تعاون ثنائية في مجال الطاقة النووية مع عدد من الدول، مثل فرنسا والأرجنتين وكوريا الجنوبية وكازاخستان لبناء 16 مفاعلاً نووياً بحلول العام 2040 بكلفة تتعدى 80 مليار دولار، يقول مسؤولون سعوديون إن الغرض منها تنوع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية واستخدامها في تشغيل محطات تحلية المياه.

وتخطط السعودية لبناء مفاعلين كبيرين للطاقة النووية لإنتاج كميات من الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مفاعلات صغيرة تستخدم لتغذية مشاريع تحلية المياه.

وتعد الطموحات السعودية في اللجوء إلى خيارات الطاقة النووية للاستخدامات المدنية جزءاً من طموحات مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أقر عام 2006 برنامجاً مشتركاً للدول الست.

والخطط النووية السعودية مدرجة في رؤية 2030 التي اطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع اقتصاد البلاد بعيداً عن النفط الذي يشكل أكثر من 90 في المئة من إيرادات الموازنة. وأثارت صور ملتقطة عبر الأقمار الصناعية، نشرتها صحف أميركية في 16 مايو الماضي لسقف ثانوي شبه مكتمل يخفي الكتلة الأساسية للمفاعل الذي كان مرئياً في صور سابقة لملقطة منتصف مارس، مخاوف عدة دول من البرنامج السعودي واستخداماته الحقيقية.

وتتخوف إسرائيل من إقدام السعودية على تأسيس بنية تحتية لبرنامج تسليح نووي مستقبلاً استناداً إلى تصريحات سابقة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في نوفمبر 2018، تحدث فيها لقناة إخبارية أميركية، عن أن بلاده ستحذو حذو إيران في أقرب وقت إذا قامت الأخيرة بتطوير قنبلة نووية.

وتزايدت تلك التوترات في أعقاب إلغاء الاتفاق النووي من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مايو 2018 وإعادة العقوبات الأميركية على إيران "حملة الضغط الأقصى" في نوفمبر من العام نفسه.

قوة ردة
تعتقد السعودية في ضرورة امتلاك سلاحها النووي كقوة ردة في مواجهة امتلاك إيران أو سعيها الجدي لامتلاك الأسلحة النووية وما قد تشكله من تهديد وجودي للدولة السعودية.

رغم العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة وأوروبا، فإن السعودية تجد نفسها دائماً في مواجهة حملات غربية كلما تعلق الأمر بالبرنامج النووي والتسريبات التي تثار حوله في وسائل إعلام غربية في مشهد يوحي بأن الهدف منها هو ممارسة ضغوط على الرياض للاستمرار في الاعتماد على "الحلفاء" بدل البحث عن بناء مشاريع كبرى عسكرية واقتصادية تدعم خيارها في الاعتماد على الذات.

ويعتقد مراقبون أن الحساسية الغربية تجاه المشاريع الكبرى في السعودية تعود إلى رغبة في أن تظل الرياض في وضع يجعلها مرتهلة بالكامل للغرب خاصة أنها دولة نفطية كبرى وذات إنفاق عال، مشيرين إلى أن تضمين التسريبات التي تتعلق بأخبار النووي السعودي هدفه منع المملكة من دخول مجال حساس، فضلاً عن ابتزازها.

مخاوف غربية

تقع منشأة إنتاج "الكعكة الصفراء" في إحدى البلدات شمال غربي السعودية في منتصف الطريق بين المدينة المنورة ونبوك.

وبالإضافة إلى التعاون في مجال المفاعلات النووية، تساهم الصين بشكل أساسي في تطوير القدرات السعودية لإنتاج وتطوير الصواريخ الباليستية بعيدة المدى.

وتشير تقارير إلى أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل تتخوفان من أن يكون مصنع الصواريخ في الصحراء السعودية الذي تبنه الصين لصواريخ نووية بعد معلومات كشفت أن تصميمه مشابه إلى حد بعيد لتصميم مصنع مماثل في باكستان يعمل منذ التسعينات.

ويمكن لامتلاك السعودية، بمساعدة صينية، القدرة على إنتاج الكعكة الصفراء أن يتيح لها إمكانية تخصيب اليورانيوم وإنتاج أسلحة نووية في غضون عدة أشهر إذا قررت عدم الالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وحتى العام 2016، فإن التقارير الدولية تؤكد أن السعودية لا تمتلك سوى بنية تحتية بدائية لمشاريع الطاقة النووية للاستخدامات المدنية، وتفتقر تماماً إلى الموارد التقنية لتطوير قدراتها على إنتاج أسلحة نووية دون مساعدة خارجية.

وتؤكد السعودية دائماً على أن مشاريعها النووية هي للاستخدامات المدنية حصراً، لكن تصاعد حدة التوترات مع إيران في المنطقة قد يفتح الباب أمام السعودية للدخول في سياق تسليح نووي مع إيران التي يعرض برنامجها النووي لرقابة دولية مشددة التزاماً منها باتفاق الدول الخمس

الرياض - أشار الاهتمام الغربي بتسريبات إعلامية عن منشأة نووية سعودية تساؤلات بشأن التخصيم والمبالغة كلما تعلق الأمر بالمملكة والمشاريع التي تظهر أن الرياض تفكر في بناء علاقات خارجية متوازنة على قاعدة المصالح.

وأعرب مسؤولون غربيون عن مخاوفهم بشأن الأبناء التي تحدثت بها صحف أميركية عن بناء منشأة نووية جديدة في الصحراء السعودية بمساعدة الصين، لإنتاج "الكعكة الصفراء" المادة الأساسية في عمليات تخصيب اليورانيوم اللازم لإنتاج الأسلحة النووية.

وقالت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، الخميس، إن لدى واشنطن "مخاوف" بشأن حقيقة البرنامج النووي السعودي والحجم الفعلي للأنشطة الرامية إلى تطوير أسلحة نووية، وتمتد هذه المخاوف إلى دول أخرى مثل ألمانيا وإسرائيل.

للسعودية اتفاقيات تعاون
ثانوية في مجال الطاقة
النووية مع عدد من الدول،
لبناء 16 مفاعلاً نووياً بحلول
عام 2040

وذكرت الصحيفة أن وكالات المخابرات الأميركية تحقق في الجهود التي تبذلها السعودية لتعزيز قدرتها على إنتاج الوقود النووي الذي يضع المملكة في بداية الطريق نحو تطوير الأسلحة النووية. وأشارت إلى احتمال إخفاء الرياض الحجم الفعلي لأنشطتها النووية، محذرة من وجود تعاون بين الرياض ويكفي في هذا الشأن.

ودعت الحكومة الألمانية السعودية إلى "الامتنال الكامل" لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقالت وزارة الخارجية الألمانية إنه "من الأهمية بمكان أن تمتثل الرياض بالكامل لالتزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي وأن يخضع برنامجها النووي لمعايير التحقق الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية".